الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات – مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالنهج التنظيمية المبتكرة في عالم التقارب من أجل تدعيم أسس مجتمع معلومات عالمي[1]

أدت التغييرات التكنولوجية والتغييرات في السوق التي حدثت مؤخراً في القطاع إثر تقارب الشبكات ظهور تكنولوجيات بروتوكول الإنترنت وتطورات النطاق العريض، إلى تلاشي الحدود التي كانت تفصل بين عالم الاتصالات والإنترنت ووسائل الإعلام الإلكتروني، ودفعت بأطراف فاعلة جديدة إلى الساحة، مما أتاح أيضاً فرصاً وتحديات جديدة. ويبدو التقارب بين الأسواق والتطبيقات والخدمات وأجهزة المستعمل اليوم أمراً حتمياً، فهو مناسب للمستهلك وواعد للأطراف الفاعلة في السوق بما ينطوي عليه من فرص جديدة ومصادر جديدة للإيرادات.

عتبر تلبية توقعات جميع أصحاب المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تهيئة بيئة تنظيمية مؤاتية للاستثمار أمراً حاسماً لحفز نمو الأسواق في ظل التقارب. ويتطلب ذلك إجراء المزيد من الإصلاحات التنظيمية التي قد تستلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية مبتكرة ومتطلعة إلى المستقبل. ومع ذلك، تستطيع البلدان في جميع أرجاء العالم أن تتبع مسارات مختلفة للتنمية وأن تستعمل استراتيجيات مختلفة لتعزيز التقارب استناداً إلى مستوى تنميتها وطبيعة أسواقها.

نحن، منظمي الاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، قمنا بتحديد مبادئ توجيهية ترد فيما يلي بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالنهج التنظيمية المبتكرة في عالم التقارب من أجل تدعيم أسس مجتمع معلومات عالمي.

أولاً – تعزيز التقارب لزيادة تطوير أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإذاعة

1) نحن ندرك أن التقارب عملية تدفعها التكنولوجيا الأساسية.

2) إننا ندرك أن التقارب من المتوقع له أن يؤتي ثماره في بيئة تسمح بالمنافسة بين الشبكات عريضة النطاق ومزودي البنى التحتية والخدمات.

3) ورغم ذلك، نلاحظ أن الهيئات التنظيمية تحتاج إلى إيلاء عناية خاصة للتحديات الناشئة عن التقارب، بهدف تمهيد السبيل لتهيئة بيئة تنظيمية شفافة ومؤاتية للاستثمار وللنمو، وتدفع المزيد من المنافسة الشريفة والابتكار، وتحفز نشر البنى التحتية وتشجع تنمية خدمات جديدة، وتدرك أهمية الأمن، وتؤمن حماية المستهلك وتحقيق فائدته.

4) إننا نؤمن أن راسمي السياسات والهيئات التنظيمية، فيما يبذلونه من جهود، عليهم القيام بما يلي:

أ) وضع أهداف السياسة العامة المناسبة والامتناع عن فرض قيود تنظيمية إلاّ عندما يلزم لتعزيز المنافسة وحماية المستهلك وبما يتناسب مع أهداف السياسة العامة المقررة.

ب) اعتماد نهج محايد تكنولوجياً، بما في ذلك لدى توزيع وتخصيص الطيف الترددي، لتسهيل استعمال جميع آليات النقل، سواء كانت سلكية أم لاسلكية وتشجيع استعمال التكنولوجيات الجديدة والبازغة.

ج) تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.

[1] أعدت المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات استناداً إلى مساهمات مقدمة من البلدان التالية: الأردن وأرمينيا وإسبانيا والبحرين والبرازيل والبرتغال والمملكة المتحدة وبولندا وبيرو وتايلاند وتركيا وتوغو وتونس و الجمهورية الدومينيكية والمملكة العربية السعودية وسويسرا وشيلي وغينيا وليتوانيا والهند.

5) ينبغي للهيئات التنظيمية اعتماد لوائح تنظيمية مناسبة بشأن التوصيل البيني والنفاذ، بما في ذلك التسعير، مع مراعاة التطورات ذات الصلة في أسواق التكنولوجيات، بما في ذلك نشر شبكات الجيل التالي على مستوى الشبكة الأساسية (NGN) ومستوى طبقة النفاذ (NGA).

6) إننا نلاحظ أن شبكات الجيل التالي والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت تتيح الفرصة لهيئات التشغيل القائمة للاستفادة من تقارب الأسواق واستحداث مصادر إيرادات جديدة مع التوسع في الحين ذاته في نفاذ المستهلكين إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكاليف أقل.

7) إننا ندرك أن الهيئات التنظيمية ينبغي أن تشارك مشاركة فعّالة في وضع المعايير الدولية المتعلقة بالتقارب من أجل ضمان المستوى الأمثل لنوعية الخدمة وزيادة التشغيل البيني فيما بين الشبكات والتطبيقات والخدمات والأجهزة المختلفة، في بيئة تكنولوجية وسوقية تتغير باستمرار، وذلك مع المراعاة الواجبة للدور الهام الذي تؤديه دوائر الصناعة في بلورة معايير فعّالة.

8) ونلاحظ أن الخدمات الصوتية، أياً كانت التكنولوجيا التي تستخدمها، ينبغي أن تستفيد من خطة رقيم مرنة ومن إجراءات تخصيص وحجز بسيطة على المستويين الوطني والدولي على السواء. ومن شأن وضع نهج منسق إزاء وضع خطة لترقيم أن يعزز دخول الأطراف الفاعلة الجديدة إلى السوق، وأن يوفر إمكانية نقل الأرقام بطريقة مرنة وفعّالة وتحقيق التقارب بين الخدمتين الثابتة والمتنقلة.

9) يمكن أن تنظر الهيئات التنظيمية في إمكانية وضع أحكام ملائمة لخدمات النفاذ إلى الإنترنت الثابتة والمتنقلة لضمان الحياد التكنولوجي وفعالية إدارة حركة الإنترنت.

10) إننا نعترف بأهمية تعزيز النفاذ الشامل إلى خدمات النطاق العريض، ولا سيما عن طريق وضع سياسة للنطاق العريض واستراتيجية مستهدفة للنفاذ الشامل والتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية. ويلزم مواءمة هذه الاستراتيجيات مع سياسات وبرامج القطاعات الأخرى مثل الإدارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، حسب الاقتضاء.

11) ومع تزايد اعتماد الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع على الخدمات المتقاربة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نقرّ بأهمية العمل مع الوكالات الأخرى لضمان صلابة الشبكات والخدمات وضمان وجود خطط طوارئ لحماية البنى التحتية الوطنية الحاسمة وكذلك خلال وقوع طوارئ على الصعيد الوطني.

12) ونقرّ بأن الهيئات التنظيمية ينبغي لها إيلاء عناية خاصة لجميع القضايا البيئية وإصدار مبادئ توجيهية حسب الحاجة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تلبية الالتزامات البيئية.

ثانياً – إقامة مؤسسات تنظيمية فعّالة

1) إننا نقرّ بأهمية أن تكون السلطات التنظيمية قادرة على القيام بمهام ولايتها بكفاءة مع ضمان تناسق اللوائح التنظيمية وشفافيتها والمساواة في معاملة الأطراف الفاعلة في السوق ومساءلة القرارات التنظيمية.

2) ونؤكد أهمية تزويد السلطات التنظيمية بالأدوات المناسبة لتمكينها من ضمان إنفاذ مختلف القوانين والقواعد الداخلية واللوائح التنظيمية والإجراءات.

3) إننا نعترف بأن إنشاء هيئة تنظيمية للخدمات المتقاربة تكون مسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإذاعية يمكن أن تكون بمثابة خطوة فعّالة صوب التمكن من تحقيق تكامل السوق في بيئة التقارب. وإذا لم يكن ذلك ممكناً عملياً، فمن الضروري تحقيق تعاون وتنسيق وثيقين بين السلطات التنظيمية قطاعات محددة، مسؤولة عن الاتصالات، الخدمات الإذاعية، ووسائط الإعلام الإلكتروني، وكذلك السلطات المسؤولة عن المنافسة.

4) إننا ندرك أن وجود هيئة تنظيمية متقاربة سيتطلب توفير موارد بشرية تتمتع بالمهارة وموارد مالية لكي تتمكن من أداء ولايتها الموسعة بنجاح .

5) إننا نؤكد أيضاً أهمية إدراج الأنشطة الاستراتيجية وأنشطة السياسة العامة في ولاية ا لهيئة التنظيمية المتقاربة من أجل بناء مجتمع المعلومات، وأداء دور تنسيقي بين القطاعات .

6) إننا نقّر بأهمية التعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى المعنية لضمان توفير التدابير والأدوات المناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية (IPR) وأمن الإنترنت بما يغطي قضايا منها - اية الأطفال من مخاطر الإنترنت والأنشطة الاحتيا .

') ونلاحظ أهمية مواصلة رصد تطور المؤسسات التنظيمية ودراسة هذا التطور، بغية التوصل إلى لوائح تنظيمية تتسم بالكفاءة من أجل تطوير الأسواق الوطنية وتحقيق رفاه المستهلك وتقاسم أفضل الممارسـ .

8) إننا ندرك أهمي ة التعاون الدولي فيما بين السلطات التنظيمية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل بناء نهج متوائم ومنسق للإشراف على تطور الأسواق المتقاربة .

ثالثاً – استعمال الأدوات التنظيمية لحفز الاستثمار في عالم التقارب

إننا ندرك، أنه من أجل حفز الاستثمار لتنمية الأسواق المتقاربة، ينبغي لهيئات التنظيمية أن تقوم كذلك بما يلي :

1) وضع إطار تنظيمي سهل التكيف، وذلك باعتماد نهج محايد تكنولوجياً، ونظام ترخيص بسيط إدارياً ومرن لتمكين الأطراف الفاعلة الجديدة من دخول السوق بسهولة، مثلاً من خلال التصاريح العامة والتراخيص متعددة ا دمات الموحد .

2) تشجيع نشر البنى التحتية عريضة النطاق لا سيما في المناطق النائية التي تفتقر إلى الخدمات) وذلك بوضع مخططات حوافز مناسبة مثل الحوافز الضريبية و خفض الرسوم التنظيمية أو رسوم الطيف وتسهيل الحصول على حقوق الطريق .

3) تشجيع المنافسة في الخدمات ا تقاربة على الشبكات اللاسلكية، عن طريق الإدارة الفعّالة ، المتكاملة للطيف، واستعمال الأدوات القائمة على مبادئ السوق مثل تنظيم المزادات لتخصيص الطيف بطريقة أكثر فعالية والاعتراف في الحين ذاته بأن الطيف سلعة عمومية .

4) تحويل الاهتمام التنظيمي من أسواق التجزئة إلى أسواق الجملة، وذلك بضمان نفاذ هيئات التشغيل البديلة إلى البنية التحتية للأطراف الفاعلة المهيمنة عن طريق التقاسم السلبي مثل تقاسم القنوات ، وفك تجميع العروة المحلية والعروة الفرعية المحلية ، والنفاذ إلى تدفق المعلومات ، وتقاسم الشبكات والمرافق، وما إلى ذ ك) من أجل توفير خدمات تنافسية متقاربة وبالتالي تحاشي الازدواجية غير الضرورية في البنى التحتية وتخفيض التكاليف .

5) تطبيق تدابير تنظيمية فعالة ومتناسبة وغير تمييزية للتمكين من تنمية خدمات مجمعة متقاربة وتعزيز المنافسة في الوقت ذاته بين الأطراف الفاعلة في الس وق وتوفير الفرص المتكافئة لصغار الأطراف الفاعلة المتخصصة .

6) إذكاء الوعي بمزايا ومخاطر التقدم التكنولوجي بالنسبة للأسواق والمستهلكين والنظر في وضع تدابير تنظيمية لمعالجة قضايا من قبيل حماية الأشخاص وحماية البيانات ، وحماية الأحداث والشرائح الضعيفة من المجت ع وحماية المستهلك النهائي .

7) إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع السياسات العامة، وتحسين الشفافية، و إجراء مشاورات عمومية والنظر في الآليات التعاونية الأخرى لتعزيز الحوار مع دوائر الصناعة والمستهلكين و سائر أصحاب المصلحة، واستعمال تدابير التنظيم الذاتي إلى أقصى حد ممكن عملي .

8) إجراء استعراض دوري للتنظيم وللأسواق يمكن أن يتضمن تقدير الآثار التنظيمية ، وإتاحة النواتج على نطاق واسع ا تعمالها لإعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات الوطنية .

رابعاً - حفز نمو الخدمات التطبيقات والأجهزة المبتكرة بهدف توصيل غير الموصولين وتحقيق فائدة المستهلك

1) إننا نؤمن أن للحكومات وللهيئات التنظيمية دوراً أساسياً تؤديه في حفز الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، وذلك في إطار أهداف استراتيجية أوسع، مثل توفير التوصيل عريض النطاق لمؤسسات العامة (لا سيما الإدارات العامة والمدارس والمكتبات والمستشفيات) ودوائر الأعمال والمستعملين في المناطق السكنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والشمول الرقمي، والتلاحم الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

2) إننا ندرك الدور الأساسي الذي تؤديه الهيئات التنظيمية وسائر الوكالات المختصة في تذليل تحديات التوصيلية، وزيادة الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإذكاء الوعي بقضايا الأمن، وفي تشجيع تنمية لمحتوى باللغات المحلية بما في ذلك محتوى المواقع الإلكترونية للهيئات التنظيمية)، وتعزيز تيسر الأجهزة متعددة الوظائف منخفضة التكلفة، وتشجيع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، واستعمال آليات النفاذ الشامل الخدمة الشاملة لتوصيل المناطق التي تفتقر إلى الخدمات بسرعة أكبر، بإشراك جميع أصحاب المصلحة.

3) ونقترح أن تنظر الحكومات في استعمال الأموال العامة لتمويل نشر البنى التحتية في المناطق التي لا يكون فيها استثمار القطاع الخاص كافياً.

4) إننا نُدرك أن نشر شبكات الجيل التالي (NGN) وشبكات النفاذ من الجيل التالي (NGA) وزيادة ترشيد استخدام الموارد، مثلاً من خلال تقاسم البنى التحتية المشتركة والموارد المحدود، من شأنه أن يحفّز تطوير الخدمات والتطبيقات الجديدة المتاحة للمستعملين وأن يؤدي إلى تخفيض الأسعار للمستهلك، بل الأرجح أيضاً أن يكون له تأثير قوي لدفع القطاعات الأخرى والاقتصاد بأسره.

5) إننا ندرك أن زيادة المنافسة والانتقال نحو التقارب يزيد أهمية حماية المستهلك وتثقيفه ليكون على علم بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها التوصيل بالإنترنت.